التنازلات السادتية المطالبة بأن تكون اسرائيل قاعدة اميركية

« بمعارض » فكرة الضمانات الاميركية ، لكنه في الواقع مال الى الولايات المتحدة قد حافظت على « العلاقة الايجابية » باسرائيل ، وكانت آخر الشواهد على هذه العلاقة « الجسر الجوي » خلال حرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، ناهيك بملايين الدولارات وبصفقات الاسلحة الحديثة والمتطورة .

ترحيب اسرائيلي

رحبت اوساط اسرائيلية عديدة بفكرة الضمانات الاميركية . وقال الجنرال احتياط حاييم هيرتسوغ : انقضى وقت طويل منذ ان كانت اسرائيل تبذل جهودها كلها تشارك في الحرب الباردة بين الدولتين الاعظم . اننا في قلب هذه الحرب سواء اردنا ام لم نرد . ان مثل هذه المعاهدة ستشكل ضمانا جديا للغاية بالنسبة الى امن اسرائيل ، كذلك يمكنها ان تجنب اسرائيل اتخاذ اجراءات دفاع ذاتي » .

ورحب الجنرال احتياط اسرائيل جنفا بالفكرة وقال : « ان مثل هذه المعاهدة ستكون لها نتائج لا يمكن حسابها . فاذا فرضت هذه المعاهدة التزامات على اسرائيل تجاه الولايات المتحدة ، فانها يمكن ان تفتح عهدا جديدا في الشرق الاوسط حيث لا يعود في استطاعة العرب قط تدمير الدولة اليهودية من دون ان يؤدي ذلك الى تدخل عسكري اميركي » .

ومن ناحية اخرى ذكرت الاذاعة الاسرائيلية بأقوال ابغال الون وزير الخارجية الاسرائيلية وذلك في مركز حزب العمل يوم ٧٢/١٢/٥ ، بعد حرب اكتوبر بفترة قصيرة . فقد ذكر الون « في هذه الفترة اثير موضوع التحالف العسكري ويجب ان ننظر بحذاره الى هذه الفكرة برغم انه لا مكان لرفضها بصورة نهائية . وعن تصد قلت تحالف عسكري وليس ضمانات لان معظم الضمانات خيبت الامال ، ولكن التحالف العسكري قد ينفع عندما تكون هناك عمل من جانب عاصفة معادية ، وهو غير مطلوب بالنسبة لنا عندما تقع حرب شاملة » .

ومهما يكن من امر ، فان الضمانات الاميركية ، والتحالف العسكري بين الولايات المتحدة واسرائيل قائم عمليا سواء وقعت معاهدة ام لم توقع. وبرأينا ان التدخل العسكري الاميركي المباشر ، او اقامة قواعد عسكرية اميركية في اسرائيل ، سحتة التقانية تجذير اسلوب حرب التحرير الشعبية ، وبالتالي فضح الانظمة العربية الخائنة والمستسلمة، وثبيت حقيقة دور اسرائيل الكولونيالي في المنطقة العربية .

ان مراعما مع اسرائيل الكيان ، وليس مع اسرائيل الارض ، سواء امتدت من النهر الى البحر ، او من الفرات الى النيل ، واسرائيل الكيان هي جزء لا يتجزأ من الامبريالية العالمية .

●

عشية مؤتمر قمة الاوبك في الجزائر

ما هي اسباب الضغط الاميركي لخفض اسعار النفط ؟

بين تهديد الولايات المتحدة باحتلال منابع النفط ورد فعل الدول العربية المصدرة للنفط حقائق وارقام تشير الى الاسباب الحقيقية وراء حملة الولايات المتحدة لخفض اسعار النفط .

وبالرغم من حملة الصحافة الغربية المضللة فان الامبريالية تسعى من وراء حملتها هذه الى بسط نفوذها على المنطقة العربية والقاء مسؤولية ازمة النظام الرأسمالي على العالم الثالث : مصدر المواد الاولية .

وعشية مؤتمر قمة الاوبك (الدول المصدرة للنفط) لا بد من الاشارة الى بعض القضايا الهامة لشرح اهداف الولايات المتحدة الحقيقية من وراء هذه الحملة :

اولا : ضمان اعلى نسبة من الارباح العائدة لاحتكارات النفط الاميركية .

لقد نهبت احتكارات النفط خلال العشرين سنة الماضية اكثر من الف مليار دولار من ثروات البلدان المصدرة للنفط فقد استخرجت النفط بكلفة زهيدة ودفعت للدول صاحبة النفط حصة زهيدة جدا وسوقه باسعار باهظة . وجاء رفع اسعار النفط المستخرج ليزيد من الاموال العائدة للبلدان المصدرة للنفط وليس بالضرورة حصتها النسبية فهذه قضية اخرى . فمن اصل ٦٠ دولارا اميركيا هي كميه الربح الصافي على كل طن من النفط تحصل البلدان المنتجه ما معدله ١٧ دولارا فقط وتحصل الشركات على الجزء الباقي .

والمستهلك في البلدان الرأسمالية لن يستفيد من تخفيض سعر النفط المستخرج اذ ان الشركات الاحتكاريه هي التي تحكم سعر السوق هناك ، لا بل قد يواجه هذا المستهلك ارتفاعا في سعر النفط المسوق حتى ولو خفض سعر النفط المستخرج .

ولقد لمح لذلك الرئيس الاميركي فورد في معرض دفاعه عن مخططه لتصحيح الوضع الاقتصادي المتدهور في الولايات المتحدة .

واذا لاحظنا ان عمليات كارتيل النفط لا تنحصر في عملية استخراج النفط فقط بل تمتد الى تسويقه وتصنيعه فان مصدر ارباحها الخيالية يصبح واضحا.

ثانيا : دفع دول الاوبك للارتباط الاقتصادي والعسكري بالولايات المتحدة الاميركية .

سيزداد دخل دول الاوبك خلال هذا العام حسب التقديرات الاخيرة ٨٠ مليار دولار . واذا علمنا ان هذه الزيادة ،وازي ١٥ ٪ من صادرات الدول الرأسمالية المستهلكة للنفط ، من البضائع المصنعه فان صراخ الولايات المتحدة من قضيه زيادة الاسعار يبدو مفتعلا تماما . اذ ان ميزان المدفوعات الاميركي الذي سيتأثر بزيادة كميه الاموال المدفوعة ثمنا للنفط ، في حال دفع هذه الاموال فعلا .

فما هو هدف الولايات المتحدة من الهدير والصراخ اذا ؟

تريد الولايات المتحدة دفع الدول المنتجة للنفط للارتباط بها اقتصاديا وعسكريا . فالاف الملايين من الدولارات لا تدفع ثمنا للنفط نقدا بل تذهب على شكل اسلحة تفقد فعاليتها بعد مضي فترة من الزمن. وعلاوة على ذلك فان تصدير السلاح للدول المنتجة للنفط يربطها بسياسة الولايات المتحدة واستراتيجيتها (قطع الغيار الخ) كما ان شجيع الولايات المتحدة لشركاتها الصناعية بتصدير منتجاتها وبعض خبراتها لهذه الدول في الآونة الاخيرة يستهدف ربط هذه البلدان بعجلتها الاقتصادية .

ثالثا : الاهداف السياسية :

ان الحملة الامبريالية والصراخ الذي يصدر عن الرأسمالية في هذه الفترة ما هو الا ابعاد النظر عن اسباب ازمة النظام الرأسمالي الحقيقية .

فجيش العاطلين عن العمل في الدول الرأسمالية هو خطر يتهدد النظام الرأسمالي من جذوره وما القاء مسؤولية التضخم المالي وكساد الاقتصاد والبطالة على الدول المنتجة للنفط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص الا لتوجيه انظار الطبقة العاملة الى اسباب وهمية لهذه الازمة في محاولة لتضليلهم.

وبعد ،

ان سيطرة الجماهير العربية على ثرواتها وخصوصا النفطية منها هو هدف تسعى لتحقيقه. فمن خلال هذه السيطرة تستطيع الجماهير العربية ان تبني مجتمعها المتقدم وتستكمل نضالها التحرري وتتقدم على طريق الحضارة .

ان احطر ما يتهدد هذا المستقبل هو ربط المشاريع العربية بالشركات الرأسمالية . لذا تسعى الولايات المتحدة الى قطع العلاقات العربيه بالمعسكر الاشتراكي .

هشام مالك

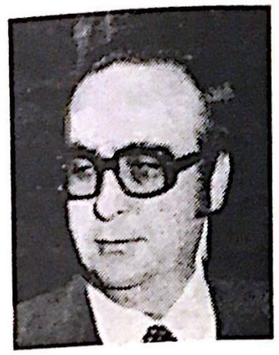

الوزير جنبلاط

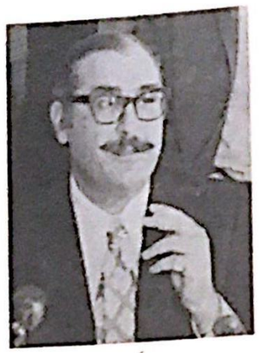

الياس سابا

ماذا تعني اصلاحات الوزير الاشتراكي ؟

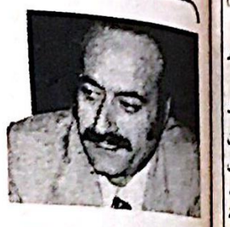

اعطت الدولة مجبرة بعض الاصلاحات ، رفعت الحد الادنى للاجور الى ٣١٠ ليرات ، وفرضت رسوما جمركية على بعض الواردات والكماليات . وقام الوزير خلف بملاحقة بعض محتكري السكر ، ومصادره كميات مخباة . وكانت ترافق هذه العمليات موجة اعلامية كبيرة في محاولة لاظهار هذه الاصلاحات باكبر من حجمها الحقيقي ، وبالتالي ذر الرماد في العيون ، واخفاء الحقيقة .

وخلال السنوات الاخيرة الماضية، شهدت الساحة اللبنانية حالات مشابهة ، لما يمثله الوزير خلف هذه الايام ، ولكن تلك المحاولات « الاصلاحية » باءت بالفشل منذ بدايتها ، وبالتالي ادت الى استقالة الوزيرين ، سابا وبيطار .

التجربة الاولى :

كانت مبادرة الوزير الياس سابا ، من خلال فرض الرسوم الجمركية على كثير من الواردات ، وتجسدت محاولته في المرسوم ١٩٤٣ ، الذي قاومه التجار ، مقاومة شرسة ، ادت الى استقالته وسحب المرسوم .

والثانية :

تجربة الدكتور اميل البيطار ، دكتور الصحة العامة الذي لمس بأليد — من خلال وجوده في وزارة الصحة — مدى الارباح التي يجنيها تجار الادوية . فصمم على تحديد اسعارها ، لوضع حد لجشعهم . فقامت قيامتهم ، وعملوا على اخفاء اصناف عديدة من الادوية من الصيدليات وتطورت هذه الازمة ، الى ان قدم الوزير بيطار استقالته ، بعد ان وقفت الوزارة التي ينتمي اليها الى جانب المحتكرين ، وبالتالي تركته وحيدا في معركته غير المتكافئة .

ان بخلنا لهذه المحاولات الاصلاحية ، تمعطينا القليل الحسي على مدى شراسة المحتكرين ومدى تفوقهم على الفعل داخل السلطات المسؤولة، وداخل اجهزة النظام الفاسدة .

فتحديدنا لطبيعة هذا النظام والتحالف الحاكم على انه تحالف الفئة المصرفية مع التجار الاحتكاريين ، لهو خير دليل على مدى حقيقة الاصلاحات التي يجبر على اعطائها .

والسؤال الذي يطرح نفسه علينا هو ، كيف نجح الوزير خلف — نسبيا — بينما فشل الوزيران سابا والبيطار — ولماذا اقرت الدولة المرسوم الجديد ، الذي اعتبر بأنه نسخة مصغرة للمرسوم ١٩٤٣ .

ان قضية الوزير خلف ، وملاحقته التجار الاحتكاريين واعتقال عدد منهم ، وفرض ضرائب جديدة على بعض الكماليات ، ان هذه القضايا على اهميتها ، لها مدلولات كثيرة ، وتفرض تساؤلات عديدة ، اذ ان النظام الرجعي القائم لم يفكر في يوم من الايام بمصالح الجماهير ، وبمنحها بعض الحقوق ، بل هو يمعن في سياسة النهب والسرقة. ويجهد بالبحث عن الطرق والوسائل التي تمكنه من سرقة اكبر قدر ممكن من جهود المواطنين وانعابهم.. وعندما يفكر في تقدير واعطاء بعض الحقوق ، تراه مرغما على تقديمها ، فقط من اجل الحفاظ على سيطرته ، ومن اجل استمرار سياسة النهب والسرقة ، علما بان هذه الاصلاحات تساهم بكشف حقيقة النظام .

● فالعجز الكبير في الخزينة ، والبالغ ٥٩٥ مليون ليرة ، كان سببا لفرض مثل هذه الضرائب « الاضافية » . مع العلم ان مردودها لا يساوي سوى ٥٠ مليون ليرة في احسن حالات التطبيق الممكنة.

والبديل الذي يمكن ان يؤمن للخزينة اموالا طائلة ويسد العجز ، هو بانتهاج سياسة الضريبة التصاعدية على الارباح ، وفرض قانون جباية سليم ، وتحصيل الضرائب المتوجب دفعها والمتراكمة منذ سنوا تطويلة على الراسماليين والتجار ... وقانون كهذا يمكن ان يؤمن للخزينة سد عجزها .

● ان موجة غلاء المعيشة التي تعصف بلبنان ، والتي باتت لا تحتمل على جميع الاصعدة ، والتي ادت لدفع قطاعات شعبية واسعة على الاعلان عن غضبتها ، واعلان احتجاجها عبر الاضرابات والتظاهرات ، واشكال نضالية عديدة اخرى ... وخوفا من استمرار هذه الحملات وتوسيعها استعجلت السلطة برفع الحد الادنى للاجور الى ٣١٠ ليرات ، لتتخلص ولو الى حين ، سيما وان هذا العهد يشارف على الانتهاء .

ان العديد من اصحاب المؤسسات والمعامل والمتاجر ، لا ينفذون هذا الاجراء ، اذ انهم يلجأون عادة لاسلوب الطرد لكل من يتجرأ على المطالبة بتطبيق الاجراء الجديد.

● ان الحالة التي تركتها الاعتداءات الاسرائيلية مؤخرا على القرى الحدودية ، حركت في الجماهير شعلة غضبها ، واثرت فيها ، مما دفع السلطة للتعجيل باعطاء بعض الاصلاحات وفتح باب المزايدات الكلامية ، في محاولة لتغيير الصورة الحقيقية للواقع اللبناني . ولفت الانظار الى قضايا اخرى ، بدل الحديث عن الاعتداءات وكفرشوبا والجنوب . ومن جهة اخرى اطلقت بعض الابواق لصوتها العنان ، لكي تهاجم هذه « الاصلاحات الجزئية » ، واظهارها على انها ضرب وتهديم لنظام الاقتصاد الحر الذي ينتهجه النظام ، في محاولة لبلبلة الراي العام ، وتشويه حقيقة وحدود هذه الاصلاحات ، التي لا تمس اطلاقا ، لا جذور النظام ولا اي من اسسه .

● من خلال كل هذه الاوضاع برز الوزير خلف بازمته السكرية ، واعتقاله عددا من الاحتكاريين، كخطوة نحو حل هذه الازمة ، واصدر البطاقة التموينية .

فوقوف السلطة هذا الموقف ومحاولتها انجاح